الأمم المتحدة

UNW/2025/3

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

Distr.: General
11 April 2025
Arabic
Original: English

الدورة السنوية لعام 2025

17–19 حزيران/يونيه 2025

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات

تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة الممتدَّة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024

موجز

تقدم شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) هذا التقرير السنوي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيق للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره 4/2015، وفيما يتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية، يتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) رأي، استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الهيئة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛ (ب) موجز مقتضب للأعمال والمعايير التي تدعم الرأي المقدَّم؛ (ج) بيان عن الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية المتبعة؛ (د) رأي بشأن ما إذا كان توفير الموارد لهذه المهمة مناسبا وكافيا وفعالا لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقيق. ويعرض التقرير أيضا آخر ما استجد بشأن حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات المراجعة الداخلية.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يحيط علما بالتقرير والمرفقات ذات الصلة فيما يتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية والتحقيق للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024؛ (ب) يحيط علما بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة؛ (ج) يحيط علما برد الإدارة على هذين التقريرين.

070525 160425 25-05945 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - لمحة عامة

1 - يُقدِّم هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي موجزا لأنشطة المراجعة الداخلية التي اضطلعت بها دائرة المراجعة الداخلية التابعة لشعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق في عام 2024. ويقدم أيضا موجزا لأنشطة التحقيق التي اضطلع بها كل من مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة بشأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومهمة التحقيق الداخلي في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

2 - وتؤكد الشعبة أنها في عام 2024 تمتعت بالاستقلالية في تحديد نطاق أنشطتها وأداء عملها والإبلاغ عن نتائجها. ويتمتع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بصفته جهة خارجية تقدم خدمات التحقيقات، بالاستقلالية ذاتها.

3 - وفي عام 2024، اضطلعت دائرة المراجعة الداخلية بما عدده 17 من عمليات المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية، وأصدرت 11 تقريرا نهائيا بحلول 19 شباط/فبراير 2025. وكانت تسعة تقارير من التقارير الـ 11 الصادرة تتعلق بعمليات تأكيد أسفرت عن تصنيفات عامة قدمتها دائرة المراجعة الداخلية بشأن الكيانات/العمليات التي خضعت للمراجعة. وحصلت خمسة كيانات/عمليات على تقييم بدرجة *مرض*، وتم تقييم أربعة كيانات/عمليات على أنها *تحتاج إلى بعض التحسينات*.

4 - وواصلت الإدارة تنفيذ إجراءات لمعالجة توصيات المراجعة الداخلية. وتابعت دائرة المراجعة الداخلية بشكل مكثف مع الإدارة لتلقي آخر المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز واستعراض توصيات المراجعة غير المنفذة من أجل التأكد من استمرار وجاهتها. ونتيجة للإجراءات التي اتخذتها الدائرة والإدارة، انخفضت في عام 2024 نسبة التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة.

5 - وفي عام 2024، أعلنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن بدء العمل بنموذج تحقيق هجين لتعزيز استدامة وفعالية خدمات التحقيق في هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال إنشاء مهمة التحقيق الداخلي على مستوى الهيئة. وبالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بصفته مقدم الخدمات الخارجي، يُعهد لمهمة التحقيق الداخلي بولاية التحقيق في ادعاءات سوء السلوك المحتمل في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

6 - وسُجل 76 ادعاء جديدا في عام 2024 مقارنة بـ 63 ادعاء جديدا في عام 2023. وأكمِلت تسعة تحقيقات في عام 2024.

7 - وفي عام 2024، تلقت الدائرة موارد كافية لتنفيذ خطة المراجعة الداخلية. وظل منصب رئيس الدائرة شاغرا منذ آب/أغسطس 2024؛ وسيتولى الرئيس المعين حديثا منصبه في أيار/مايو 2025. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعويض مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن خدمات التحقيق التي يقدمها من خلال الدفع الفعلي لتكاليف وظيفتي محققين بالإضافة إلى التكاليف التبعية. ومُولت مهمة التحقيق الداخلي في هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الموارد المؤقتة في عام 2024. وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 5/2024 الذي يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضمان تمويل مستدام وطويل الأجل للتحقيقات، تقترح الشعبة كحد أدنى إدراج وظائف التحقيق المؤقتة الحالية المتعلقة بمهمة التحقيق الداخلي في الميزانية المتكاملة للفترة 2026-2027 بوصفها وظائف محددة المدة.

ثانيا - ولاية دائرة المراجعة الداخلية

8 - وفقا للنظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/6/Rev1) ولميثاقي شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق ودائرة المراجعة الداخلية (انظر **المرفق الثالث - ميثاقا شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق ودائرة المراجعة الداخلية**) وتقيداً بإطار الممارسات المهنية الدولية الصادر عن معهد المدققين الداخليين، توفر دائرة المراجعة الداخلية خدمات مستقلة وموضوعية في مجال التأكيد والمشورة بهدف إضافة قيمة لعمل الهيئة وتحسين فعاليته وكفاءته. والهدف الرئيسي لدائرة المراجعة الداخلية هو تقييم ما إذا كانت حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها في مجال إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كافية ومجدية وفعالة على النحو المتوخى من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية للهيئة.

9 - وتتلقى المديرة التنفيذية للهيئة مشورة مستقلة بشأن فعالية مهام الرقابة في الهيئة، بما فيها المراجعة الداخلية والتحقيق، من اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة التي تتألف من كبار الاختصاصيين الخارجيين الذين لا صلة لهم بالهيئة تماما.

ثالثا - الرأي *(القرار 4/2015، النقطة أ)*

ألف - أساس الرأي

10 - تتولى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولية وضع عمليات للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة على نحو يتسم بالكفاءة، وتعهُّدها بصورة فعالة لضمان تحقيق أهداف الهيئة. ودائرة المراجعة الداخلية مسؤولة عن التقييم المستقل لمدى كفاية وفعالية هذه النظم والعمليات استنادا إلى تنفيذ خطتها السنوية للمراجعة على أساس المخاطر؛ والخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2024؛ والتقدم الذي تحرزه الإدارة في تناول توصيات المراجعة الداخلية والتوصيات الاستشارية. ويرد في الفرع الرابع موجز مقتضب للعمل الذي يدعم هذا الرأي.

باء - الاستثناءات

11 - لا يشمل هذا الرأي العمليات والأنشطة المسندة لجهات خارجية تتمثل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو بعض مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة، مثل:

(أ) مختلف الأنشطة والخدمات العالمية وبعض الأنشطة والخدمات المحلية في مجال إدارة الموارد البشرية استنادا إلى اتفاقات سارية؛

(ب) إعداد وسداد مرتبات الموظفين وأصحاب عقود الخدمات ومتطوعي الأمم المتحدة؛

(ج) مدفوعات المصارف العالمية والمحلية؛

(د) إدارة الخزانة والاستثمار؛

(هـ) إدارة واستضافة نظام التخطيط المركزي للموارد (كوانتوم)؛

(و) إدارة برمجيات جدار الحماية ومعالجة مكامن الضعف وصيانة البنية التحتية واستضافة الموقع الشبكي؛

(ز) خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المقدمة في المكاتب القطرية في إطار المباني المشتركة أو مهام مكتب الدعم الإداري المشتركة؛

(ح) الخدمات المشتركة الأخرى التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة بناء على ترتيبات في المقر أو على الصعيد العالمي، أو في الميدان، واعتمادا على اتفاقات مستوى الخدمات المطبقة محليا.

12 - وبالنسبة لهذه الخدمات المسندة إلى مصادر خارجية، ينبغي أن تسعى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الحصول على تأكيد بأن عملياتها وأنشطتها وأصولها تدار بشكل ملائم. وفي عام 2021، أجرت دائرة المراجعة الداخلية مراجعة داخلية بشأن الخدمات المسندة إلى مصادر خارجية. وسلطت الإدارة الضوء على أن تنفيذ توصيات المراجعة يتوقف على توافر الموارد الكافية. وفي عام 2024، بدأت إدارة التنظيم والشؤون الإدارية العمل في هذا المجال.

13 - وتتوقع دائرة المراجعة الداخلية أن يغطي مقدمو خدمات الرقابة في الهيئة الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة جوانب الخدمات المسندة إلى مصادر خارجية وتتصل بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال تنفيذ خطط المراجعة الخاصة بها. وفي حالة اتفاقات مستوى الخدمات المحلية، تسعى دائرة المراجعة الداخلية إلى تقييم فعاليتها وما يتصل من جوانبها بمجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في سياق ما تجريه الدائرة من عمليات مراجعة المكاتب القطرية على أساس المخاطر.

جيم - قيود نطاق المراجعة

14 - لاحظت دائرة المراجعة الداخلية بعض الحالات التي لم تراجِع فيها جميع التقارير المتعلقة بالتخطيط المركزي للموارد في نظام كوانتوم والضوابط ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بعام 2023، حيث كانت بعض الأدوات والعمليات لا تزال قيد الإعداد عندما أجريت بعض عمليات المراجعة لعام 2024. ومع ذلك، لا تؤثر هذه القيود على قدرة الدائرة على تقديم رأيها العام لعام 2024.

دال - الرأي العام

15 - استنادا إلى مصادر الأدلة المبيّنة في الفرع الرابع، ومنها خطة المراجعة على أساس المخاطر التي وضعتها دائرة المراجعة الداخلية؛ والنتائج ذات الصلة بالمراجعة وبالأعمال الاستشارية التي أجرتها الدائرة في عام 2024؛ وحالة جهود الإدارة لتنفيذ توصيات المراجعة الواردة في هذا التقرير وتقارير السنوات السابقة، يتمثل الرأي العام للدائرة في أن عمليات حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة فيها، هي **مرضية** في مجملها، ولكنها تحتاج إلى بعض التحسينات.

16 - وتلاحظ الدائرة استمرار نضج عمليات الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر في هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال عام 2024. وتتيح التطورات في بوابة الشفافية التفاعلية للشركاء وعامة الناس الاطلاع على نتائج هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبيانات المتعلقة بمواردها. وخلال عام 2024، استمرت عملية الاستعراض الشاملة الفصلية للأعمال في المقر والمكاتب الإقليمية.

17 - وحددت الدائرة المجالات الشاملة التالية التي تستدعي اهتمام الإدارة:

(أ) خط الدفاع الثاني للهيئة، من حيث الإشراف الإداري الذي يقوم به المسؤولون عن سير الأعمال والمكاتب الإقليمية، آخذ في التحسن ولكنه لا يزال يحتاج إلى التحسين.

(ب) ينبغي إتاحة القدرات التقنية على المستوى اللامركزي للنهوض بالأولويات الاستراتيجية للهيئة ولضمان الرقابة الإدارية.

(ج) ينبغي وضع الصيغة النهائية لعملية إعداد بيان الرقابة الداخلية لإبراز جوانب المساءلة الإدارية والمسؤولية الإدارية عن إدارة المخاطر والضوابط الداخلية.

(د) يجب الاستمرار في رصد ومعالجة مخاطر الأمن السيبراني ومخاطر حوكمة البيانات.

18 - وتلاحظ الدائرة أن تحول تركيز الإدارة إلى مبادرة المناطق والبلدان يهدف إلى تحويل نموذج أعمال الهيئة وثقافتها من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى المكاتب القطرية والإقليمية. وبالنظر إلى الضغوط المتوقعة في مجال التمويل، ترحب الدائرة بإشارات الإدارة إلى أن هذه المبادرة ستسهم في تحقيق وفورات في التكاليف. وتشجع الدائرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة التركيز على كفاءة العمليات والقيمة مقابل المال، لتعظيم تسخير الموارد المتاحة لتحقيق النتائج لجميع النساء والفتيات.

رابعا - موجز الأعمال والمعايير المطبقة لإبداء الرأي

(القرار 4/2015، النقطة ب)

19 - نظرت دائرة المراجعة الداخلية، لتكوين رأيها، في مصادر للأدلة من قبيل ما يلي: (أ) وضع خطتها للمراجعة الداخلية على أساس المخاطر لعام 2024، التي اعتمدتها المديرة التنفيذية بعد أن استعرضتها اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة، وتنفيذ هذه الخطة؛ (ب) نتائج وتصنيفات فرادى عمليات المراجعة والأنشطة الاستشارية؛ (ج) التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تناول توصيات المراجعة والتوصيات الاستشارية؛ (د) المعارف الناشئة عن مشاركة دائرة المراجعة الداخلية بصفة مراقب في اجتماعات/منتديات الحوكمة الداخلية؛ (هـ) المسائل المتعلقة بأوجه القصور في الرقابة التي لوحظت من خلال تقارير التحقيق في عام 2024؛ (و) العمل الذي قام به مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وتعتمد دائرة المراجعة الداخلية أيضا على الإدارة للقيام على نحو استباقي بتحديد الحالات المعروفة للمخاطر الحقيقية وأوجه الإخفاق المحتملة في الرقابة أو المخالفات أو حالات عدم الامتثال التنظيمي، والتي يمكن أن تكون مهمة للحوكمة أو لبيئة الرقابة، والقيام بإبلاغ الدائرة عنها.

ألف - خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2024

20 - تمشيا مع المعايير المهنية، تقدم المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية التي تضطلع بها دائرة المراجعة الداخلية تأكيدا بشأن فعالية الحوكمة والإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحديد وإدارة المخاطر الرئيسية التي تهدد تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

21 - وواصلت الدائرة تنقيح منظومة المراجعة الخاصة بها وتوسيع النطاق الذي تشمله مراجعتها لمجالات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك المكاتب القطرية، والمهام الشاملة، وإجراءات العمل. وفي إطار قيام الدائرة بتحسين منظومة المراجعة وخطة المراجعة ذات الصلة، فإنها توائم خطتها مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتنظر فيما يلي: (أ) إدارة المخاطر المؤسسية والتعليقات الواردة من الجهات المسؤولة عن سير الأعمال وإدارة المكاتب القطرية والإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بنظم المعلومات والتكنولوجيا وتدابير مكافحة الغش؛ (ب) إطار الرقابة الداخلية، بما في ذلك أدوار الجهات المسؤولة عن

التصدي للمخاطر ومسؤولياتها (خط الدفاع الأول) ودور الجهات المسؤولة عن سير الأعمال والمكاتب الإقليمية في الرصد والإشراف (خط الدفاع الثاني). وتنسق الدائرة تنفيذ خطتها للمراجعة مع مقدمي التأكيد الآخرين في خط الدفاع الثالث لتجنب ازدواجية العمل وتوسيع نطاق تغطيتها.

22 - ولا يمكن لخطة المراجعة السنوية أن تغطي جميع المخاطر أو إجراءات العمل أو الوحدات التنظيمية أو المكاتب في الهيئة. ولذلك، اختارت دائرة المراجعة الداخلية عمليات المراجعة والأنشطة الاستشارية في عام 2024 من خلال تقييمها الشامل للمخاطر المتعلقة بالوحدات التنظيمية والمكاتب وطرق أداء العمل، ومدى توافر الموارد اللازمة لتغطية تلك المخاطر استنادا إلى تصنيفات المخاطر وتقديرات الجهات الخبيرة. وعلى هذا النحو، فإن ثمة عيوبا كامنة تحد من قدرة الدائرة على التعبير عن رأي شامل بشأن مجمل عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية أو المالية أو التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أهدافها المتصلة بالامتثال.

باء - نتائج وتقييمات فرادى عمليات المراجعة

23 - في عام 2024، اضطلعت دائرة المراجعة الداخلية بما عدده 17 من عمليات المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية، وأصدرت 11 تقريرا نهائيا بحلول 19 شباط/فبراير 2025. وكانت تسعة تقارير من التقارير الـ 11 الصادرة تتعلق بعمليات تأكيد أسفرت عن تصنيفات عامة بشأن الكيانات الخاضعة للمراجعة أو العمليات المسندة، على النحو التالي:

- قُيّمت خمس كيانات/عمليات على أنها مرُضية، مما يعني أن ترتيبات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والرقابة التي خضعت للتقييم كانت قائمة بالقدر الكافي وتؤدي وظائفها بشكل جيد. ومن غير المرجح أن تؤثر المسائل التي حددتها عملية المراجعة، إن وُجدت، على تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للمراجعة.
- أشار التقييم إلى أن أربع كيانات/عمليات *تحتاج إلى بعض التحسين*، أي أن ترتيبات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والرقابة التي خضعت للتقييم كانت قائمة وتؤدي وظيفتها بوجه عام، غير أنها تحتاج إلى بعض التحسينات.

24 - ويرد في الفرع التاسع موجز للتفاصيل المتعلقة بالنتائج المتكررة والهامة المحددة في المراجعة الداخلية والأعمال الاستشارية للدائرة لعام 2024.

جيم - التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تناول توصيات المراجعة الداخلية

25 - واصلت الإدارة تنفيذ إجراءات لتناول توصيات المراجعة الداخلية. وتابعت دائرة المراجعة الداخلية بشكل مكثف مع الإدارة لتلقي آخر المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز واستعراض توصيات المراجعة غير المنفذة من أجل التأكد من استمرار وجاهتها. ونتيجة للإجراءات التي اتخذتها الدائرة والإدارة، انخفضت في عام 2024 نسبة التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة. انظر الفرع الثامن للمزيد من المعلومات.

26 - ويقيس المؤشر المؤسسي الحالي النسبة المئوية من توصيات المراجعة الداخلية غير المنفذة منذ فترة طويلة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، كانت 3 في المائة من جميع توصيات المراجعة

الداخلية غير المنفذة تعد توصـــيات غير منفذة منذ فترة طويلة، وهو تحســـن مقارنة بالحالة في نهاية عام 2023 (11 في المائة) ويقع ضمن الهدف المؤسسي (عدم تجاوز 14 في المائة).

خامسا - بيان الاستقلالية والتقيد بمعايير المراجعة الداخلية *(القرار 4/2015، النقطة ج)*

27 - يقتضـي ميثاق دائرة المراجعة الداخلية من مدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق أن يؤكد للمجلس التنفيذي، سنويا على الأقل، استقلالية مهام المراجعة الداخلية والتحقيق، وما إذا كانت هناك أي قيود على النطاق أو الموارد. وظلت شـــعبة التقييم المســـتقل والمراجعة والتحقيق طوال عام 2024 مســـتقلة من الناحية التشـــغيلية عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتمتعت بالحرية في تحديد نطاق عملها وفقا للمعايير الدولية المطبقة والمقبولة عموما. ويتمتع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بصـــفته جهة خارجية تقدم خدمات التحقيقات، بالاستقلالية ذاتها.

28 - ودائرة المراجعة الداخلية ملتزمة التزاما شـــديدا بتنفيذ عملها وفق أعلى معايير الحس المهني والكفاءة. وفي هذا الصدد، واصلت الدائرة خلال عام 2024، الامتثال بشكل عام لإطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد المدققين الداخليين. وأحرزت الدائرة تقدما في تنفيذ التوصـــيات المنبثقة عن التقييم الخارجي للجودة الذي أجري في عام 2023، والتي أدمِجت في برنامج ضـــمان الجودة والتحســـين الخاص بالدائرة وأبلِغت به بانتظام اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة.

29 - ومن بين ســـت فرص للتحســـين ناشـــئة عن التقييم الخارجي للجودة، أنجزت الدائرة بالفعل ثلاث توصـيات، وأنجزت جزئيا توصـية واحدة، وتحرز تقدما بشـأن التوصـيتين المتبقيتين. وتشـمل مجالات التحسين الجارية الاستفادة من النهج المتقدمة والمبتكرة لاستخدام التكنولوجيا؛ واستخدام مبادئ تقييم النضـج للنهوض ببرنامج ضـمان الجودة والتحسـين التابع للدائرة؛ واسـتخدام تحديد نطاق التأكيد لتحديد جميع مهام خط الدفاع الثاني التي سـتُدرج في نطاق المراجعة وسـتُسـتعرض دوريا. وشـملت إحدى التوصـيات المُنجزة التقييم السنوي لدائرة المراجعة الداخلية على أساس ميثاقها وميثاق شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق وتقديم تقاريرها إلى المجلس التنفيذي، وهو ما يرد في المرفق الثالث. واكتمل ذلك في عام 2024 وسيسـتمر تحديثه ســـنويا على الأقل. وتعمل الإدارة حاليا على إجراء مهمة تحديد نطاق التأكيد، والتي ســـتكتمل في عام 2025.

سادسا - تخصيص الموارد وتوظيفها *(القرار 4/2015، النقطة د)*

30 - يقتضـــي قرار المجلس التنفيذي رقم 4/2015 أن تقوم دائرة المراجعة الداخلية بالإشـــارة إلى ما إذا كانت ترى أن الموارد المخصـــصـــة لأداء مهام المراجعة الداخلية والتحقيق ملائمة وكافية وتُســـتخدم بشكل فعال لتحقيق التغطية المتوخاة لها فيما يتعلق بالمراجعة والتحقيقات.

31 - وتلقت دائرة المراجعة الداخلية خلال عام 2024 موارد كافية لتنفيذ الأنشطة الواردة في خطة المراجعة التي وضـــعتها لعام 2024. وجرى توظيف الموارد المالية على نحو يتماشـــى مع خطة دائرة المراجعة الداخلية وقواعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وسـياسـاتها. ومُوِّل ملاك موظفي الدائرة تمويلا كاملا من خلال خمس وظائف معتمدة هي: وظيفة واحدة برتبة ف-5 (الرئيس)[1]، ووظيفتان برتبة ف-4، ووظيفتان برتبة ف-3. وتقع دائرة

(1) ظل المنصب شاغرا منذ آب/أغسطس 2024، ويُتوقع أن يلتحق الرئيس الجديد بمنصبه في أيار/مايو 2025.

المراجعة الداخلية ضمن شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق ويرأسها مدير يسانده معاونان إداريان. وفي عام 2024، تلقت الدائرة مبلغ 000 480 دولار لتغطية النفقات غير المتصلة بالموظفين.

32 - وفي آذار/مارس 2024، تم تحديث مذكرة التفاهم بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعكس نموذجا هجينا لخدمات التحقيق. وتمشيا مع مذكرة التفاهم المحدثة، تعوض هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التكلفة الفعلية لوظيفتي محققين من الرتبة ف-4 وف-3 بالإضافة إلى التكاليف التبعية. وفي عام 2024، دفعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مبلغ 793 151 دولار لاسترداد التكاليف عن الحالات السابقة، ومبلغ 390 229 دولار بموجب مذكرة التفاهم المحدثة. ولا تتأثر ميزانية شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق بالمدفوعات إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

33 - وفي عام 2024، استفادت شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق من وظيفتين مؤقتتين لمحققين (ف-4 وف-2) ومبلغ 000 125 دولار لدعم مدير الشعبة في الاضطلاع بدور الموظف المسؤول عن خدمات التحقيق وعن تنفيذ مهمة التحقيق الداخلي، وهو ما مكّن الشعبة من الاضطلاع بمسؤوليات مهمة التحقيق. وتلقت الشعبة نفس الموارد المؤقتة لتغطية تكاليف مهمة التحقيق في عام 2025. وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 5/2024 الذي يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضمان تمويل مستدام وطويل الأجل للتحقيقات، تقترح الشعبة كحد أدنى إدراج وظائف التحقيق المؤقتة الحالية المتعلقة بمهمة التحقيق الداخلي في الميزانية المتكاملة للفترة 2026-2027 بوصفها وظائف محددة المدة.

سابعا - تنفيذ خطة المراجعة لعام 2024

ألف - تخطيط المراجعة على أساس المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

34 - تتماشى استراتيجية دائرة المراجعة الداخلية للمراجعة على أساس المخاطر مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025 وقد قامت دائرة المراجعة الداخلية بتفعيل استراتيجيتها من خلال خطة عملها الخاصة بالمراجعة لعام 2024. وتهدف الاستراتيجية إلى دعم رؤية تتمثل *في جملة أمور* في تأكيد مشترك بغرض تعزيز فعالية وكفاءة الحوكمة والرقابة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتستند هذه الرؤية إلى نموذج خطوط الدفاع الثلاثة[2] لدعم المساءلة التي تركز على النتائج والحوكمة الرشيدة، وتعزيز إدارة المخاطر، وضوابط الرقابة الداخلية الفعالة من حيث التكلفة.

35 - ووُضعت خطة المراجعة الداخلية لعام 2024 على أساس التقييم المستقل للمخاطر الذي أجرته دائرة المراجعة الداخلية وبعد تلقي مدخلات بشأن المخاطر الرئيسية من الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يشمل أعضاء المجلس التنفيذي. وتضمنت عملية التخطيط تحليل البيانات لتقدير المخاطر ذات الصلة بكل مكتب ووحدة ومهمة وموضوع خاضع للمراجعة. واستعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة خطة المراجعة لعام 2024 قبل تقديمها إلى المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وموافقتها عليها.

(2) قدم معهد المدققين الداخليين تعريفا لنموذج خطوط الدفاع الثلاثة في عام 2013. وفي تموز/يوليه 2020، بعد استعراض شامل أجراه المعهد، نُشر إطار العمل المحدّث، وأصبح يشار إليه باسم "نموذج خطوط الدفاع الثلاثة".

36 - وواصلت دائرة المراجعة الداخلية تعاونها الوثيق مع دائرة التقييم المستقل في إجراء عمليات تقييم الحافظات القطرية وفي تبادل المعلومات بشأن الاستعراضات المؤسسية. واستمرت الدائرة في تقديم تعليقات بشأن المخاطر الناشئة ومشاريع السياسات والإجراءات كجزء من ولايتها الاستشارية.

37 - وتم ترحيل ثلاث مهام إلى وقت لاحق وسيتم الانتهاء منها في عام 2025. فقد أجّلت عمليتا مراجعة واستعراض استشاري واحد، وذلك أساسا لتجنب تكرار الاستعراضات التي تقررها الإدارة ولكن أيضا بالنظر إلى شغور وظيفة رئيس دائرة المراجعة الداخلية. وصدرت ثمانية تقارير خلال عام 2024، بإجمالي 11 تقريرا بحلول 19 شباط/فبراير 2025. وتلاحظ دائرة المراجعة الداخلية أن الإدارة استغرقت، في بعض الأحيان، وقتا أطول لاستعراض بعض تقارير الدائرة والتعليق عليها بسبب أولويات العمل والأولويات المستجدة الأخرى، فضلا عن تعقيد بعض المجالات الخاضعة للاستعراض.

باء - رصد أنشطة المراجعة وتنسيقها

38 - أُبلغت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة خلال عام 2024 بتنفيذ خطة دائرة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر لعام 2024 من خلال تقديم تقارير مرحلية وعقد اجتماعات مع مدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق ورئيس دائرة المراجعة الداخلية. واستعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة أيضا مشروع هذا التقرير السنوي.

39 - وأطلعت دائرة المراجعة الداخلية مجلسَ مراجعي حسابات الأمم المتحدة على خطة عملها السنوية وتجتمع معه من أجل تعزيز التنسيق والكفاءة.

40 - وحضر رئيس دائرة المراجعة الداخلية ومدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق دورات ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة (التي تشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رئاستها) حيث مثلا فيه الهيئة.

جيم - تقارير المراجعة والتصنيفات

41 - تحدد دائرة المراجعة الداخلية، لعمليات المراجعة الداخلية لمكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووظائفها، تصنيفا عاما منبثقا عن عملية المراجعة بدرجة "مرضٍ" أو "يحتاج إلى بعض التحسينات" أو "يحتاج إلى تحسينات كبيرة" أو "غير مرضٍ"، وذلك بناء على تقييمها العام للعمليات ذات الصلة التي جرى فحصها في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

42 - ويبين الجدول 1 التصنيفات العامة الناشئة عن تسع عمليات مراجعة داخلية أنجزتها دائرة المراجعة الداخلية في سياق خطة المراجعة لعام 2024. وكانت سبعة من تلك التقارير تتعلق بعمليات مراجعة داخلية لمكاتب قطرية تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتقريران يتعلقان بعمليات مراجعة لعمليات مؤسسية مواضيعية. ويبين المرفق 1 أيضا عدد توصيات المراجعة حسب الأولوية. ولم يُسند أي من التصنيفين "يحتاج إلى تحسينات كبيرة"/"غير مرضٍ" في عام 2024.

الجدول 1

توزيع تصنيفات المراجعة حسب المكاتب القطرية والمجالات المواضيعية، لعام 2024

عمليات المراجعة	*عدد عمليات المراجعة*	*مرضٍ*	*يحتاج إلى بعض التحسينات*
المكتب القطري	**7**	**5**	**2**
المكتب القطري في أفغانستان		1	
المكتب القطري في كولومبيا		1	
المكتب القطري في زمبابوي			1
المكتب القطري في بنغلاديش		1	
المكتب القطري في المكسيك		1	
المكتب القطري في أوكرانيا		1	
المكتب القطري في العراق			1
المراجعة المواضيعية/المراجعة في المقر	**2**		**2**
المراجعة المواضيعية: مراجعة استحقاقات الموظفين ومستحقاتهم واستعراض نزاهتها			1
تقييم الضوابط في نظام كوانتوم: نتائج المراجعة المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة			1
المجموع	**9**	**5**	**4**

المصدر: معلومات جمعتها دائرة المراجعة الداخلية.

43 - يقدم الشكل 1 لمحة عامة عن التصنيفات الإجمالية المخصصة لمهام التأكيد التي حددتها دائرة المراجعة الداخلية للفترة من عام 2020 إلى عام 2024.

الشكل 1

لمحة عامة عن تصنيفات المراجعة الداخلية (للفترة 2020-2024)

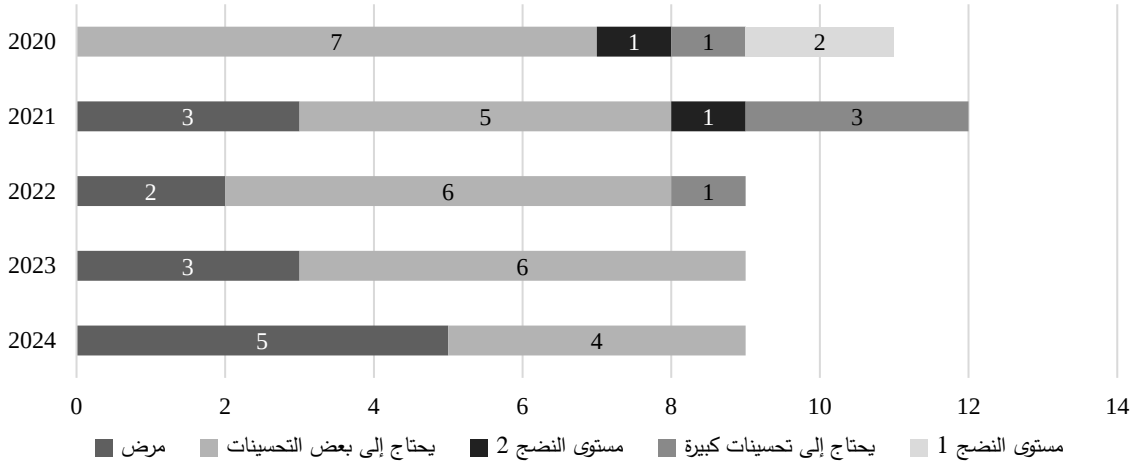

المصدر: معلومات جمعتها دائرة المراجعة الداخلية.

ثامنا - تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية

44 - تُعد توصية من توصيات المراجعة الداخلية غير منفذة منذ فترة طويلة عندما يكون قد انقضى 12 شهرا من الوقت الذي التزمت فيه الإدارة بأنها ستكمل إجراءاتها لمعالجتها. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، كانت نسبة 3 في المائة من جميع التوصيات المتبقيّة تُعد غير منفذة منذ فترة طويلة. وكانت توصية واحدة غير منفذة منذ فترة طويلة تعود إلى عام 2019، وتوصيتان تعودان إلى عام 2020، وتسع توصيات تعود إلى عام 2021، وأربع توصيات تعود إلى عام 2022، وثلاث توصيات تعود إلى عام 2023: صُنفت ثماني توصيات منها توصيات عالية الأولوية، في حين صُنفت 11 توصية منها توصيات متوسطة الأولوية.

45 - ويُبيّن الجدول 2 التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة من التوصيات العالية الأولوية. وكانت معظم التوصيات قيد التنفيذ: يتضمن المرفق الرابع معلومات مُحدّثة من الإدارة عن التقدم المحرز بشأن التوصيات العالية الأولوية التي لم تُنفّذ منذ فترة طويلة.

الجدول 2

توصيات المراجعة الداخلية العالية الأولوية غير المنفذة منذ فترة طويلة

عنوان مهمة المراجعة	*المسؤول عن الإجراء ووصف موجز للتوصية (التوصيات)*
2020 - مراجعة حوكمة الصناديق الاستئمانية وسياساتها وإدارتها للمخاطر	**توصيتان موجهتان لشعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية للتعاون مع إدارة التنظيم والشؤون الإدارية وشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية وشعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق والشعبة القانونية**، لوضع سياسة وإجراءات مؤسسية شاملة بشأن إنشاء صناديق استئمانية تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والإدارة التشغيلية للصناديق الاستئمانية التابعة للأمم المتحدة أو للهيئة، ووضع سياسة وإجراءات مؤسسية بشأن إدارة منح الصناديق الاستئمانية، وعرض تلك السياسات والإجراءات على الإدارة العليا للموافقة عليها.
2020 - مراجعة الأمن السيبراني	شملت المراجعة **ثلاث توصيات عالية الأولوية**. وبالنظر إلى حساسية التوصيات، لم تدرج في هذا التقرير، إلا أن دائرة المراجعة الداخلية تتواصل بانتظام مع شعبة التنظيم والشؤون الإدارية/قسم نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للمتابعة بشأن تنفيذها.
2021 - المراجعة الداخلية لبرنامج مكافحة الغش	ينبغي أن يقوم **كبير موظفي المخاطر (مدير شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية)** بتحديث سياسة مكافحة الغش لتحديد الأدوار والمسؤوليات والجهات المكلفة، بما يتماشى مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. ويجب أن تعهد مسؤوليات محددة للمساهمين الرئيسيين، بما يشمل الإدارة العليا وهيئات الرقابة وشعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق. وينبغي توضيح رصد مخاطر الغش، وينبغي وضع مصفوفة مهيكلة للمسؤولية. وينبغي أن تنص سياسة إطار عمل مِنح إعداد المشاريع على فرض ضوابط لمراقبة الغش في جميع السياسات الرئيسية، بما يضمن المواءمة مع سياسة مكافحة الغش. ويجب على الجهات المسؤولة عن السياسات أن تستعرض إجراءات مكافحة الغش وتدمجها في سياساتها من أجل اتباع نهج أكثر تنسيقا لإدارة مخاطر الغش.

عنوان مهمة المراجعة	*المسؤول عن الإجراء ووصف موجز للتوصية (التوصيات)*
2021 – مراجعة الخدمات المسندة إلى مصادر خارجية	ينبغي أن يقدم **كبير مسؤولي المخاطر (مدير شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية)** التوجيه للجهات المسؤولة عن سير الأعمال لإجراء تقييمات دورية للمخاطر (على سبيل المثال أثناء حلقات العمل المنتظمة لتقييم المخاطر) لدورة إدارة مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة في كل مجال عمل مهم لتحديد وتقييم وتخفيف مخاطر الأطراف الثالثة الرئيسية.
2022 – المراجعة الداخلية للسلامة والأمن	يقوم **مستشار الأمن على الصعيد العالمي** بتوحيد المعلومات المتاحة في سياسة رسمية بشأن إدارة الأمن، بما في ذلك: (أ) تحديد سلطة مستشار الأمن على الصعيد العالمي بوضوح للعمل كمسؤول كامل المسؤولية عن سير الأعمال مع توفير إمكانية الوصول إلى المديرة التنفيذية في الوقت المناسب؛ (ب) تحديد دور للمكاتب الإقليمية من حيث الإشراف على المخاطر الأمنية وضمان الامتثال للضوابط الأمنية الرئيسية؛ (ج) توسيع وتوضيح دور رئيس المكتب، بما في ذلك المساءلة الفردية في إطار التوقعات الرئيسية للأداء الناجح من حيث الامتثال للضوابط الأمنية الرئيسية؛ (د) تحديد المبادئ الرئيسية لتنظيم إدارة الميزانية الأمنية، بما في ذلك سلطة فريق دائرة الأمن في التحقق من ملاءمة النفقات الأمنية والتكاليف الشخصية؛ (هـ) الإشارة إلى مفهوم واجب العناية.

المصدر: معلومات جمعتها ورصدتها إدارة المراجعة الداخلية في نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم Teammate.

46 – ويبين الجدول 3 أدناه تقادم توصيات المراجعة الداخلية غير المنفذة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 حسب الأولوية، بناء على الإطار الزمني الأصلي المتفق عليه.

الجدول 3

تقادم التوصية على أساس الإطار الزمني الأصلي المتفق عليه، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024

الأولوية	*إجمالي التوصيات غير المنفذة*	*أكثر من 12 شهرا*	*من 12 إلى 18 شهرا*	*أكثر من 18 شهرا*
عالية	14	6	0	8
متوسطة	36	25	3	8

المصدر: معلومات جمعتها ورصدتها إدارة المراجعة الداخلية في نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم Teammate.

تاسعا – النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية

47 – حددت دائرة المراجعة الداخلية ولخصت المسائل الرئيسية الناشئة عن مهامها المدرجة في خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2024، بالنسبة لمهام مراجعة المكاتب القطرية (انظر الشكل 2 والفقرات أدناه)، حسب المجال الوظيفي. ولا يتضمن الشكل 2 الملاحظات المستمدة من مهام المراجعة المواضيعية والأنشطة الاستشارية.

الشكل 2

الملاحظات الرئيسية بشأن المكاتب القطرية التي حُددت في عام 2024 حسب المجال الوظيفي، وحسب عدد التوصيات

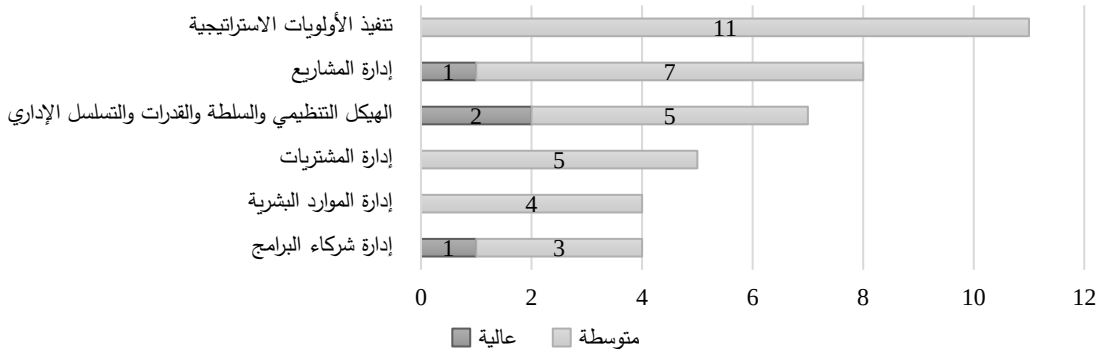

المصدر: معلومات جمعتها دائرة المراجعة الداخلية.

48 - وفي عام 2024، أبدت إدارة المراجعة الداخلية الملاحظات التالية، مرتبة حسب المجال الوظيفي:

(أ) **تنفيذ الأولويات الاستراتيجية** (11 توصية متوسطة الأولوية): أبرزت عمليات المراجعة في المكاتب القطرية ضرورة أن تقوم المكاتب بما يلي: '1' تعزيز العمليات المرتبطة بوضع أولويات المذكرة الاستراتيجية لضمان اشتمالها على أهداف واقعية؛ '2' رصد أداء ونجاح استراتيجيات تعبئة الموارد والخطط ذات الصلة على أساس الأهداف؛ '3' تعزيز عمليات التحقق من صحة البيانات المرتبطة بالتقارير السنوية لضمان موثوقية المصادر المستخدمة وكون جميع الأرقام والمعلومات المبلغ عنها مدعومة بشكل كافٍ؛ '4' تعزيز مهام وأطر الرصد والإبلاغ.

(ب) **إدارة المشاريع** (توصية عالية الأولوية وسبع توصيات متوسطة الأولوية): أبرزت عمليات المراجعة في المكاتب القطرية ضرورة أن تقوم المكاتب بما يلي: '1' ضمان أن تحدد وثائق المشاريع بوضوح نظرية التغيير وأن تتضمن استراتيجيات واضحة للخروج أو التسليم لتيسير استدامة النتائج؛ '2' تعزيز رصد المشاريع والتأكد من أن خطط الرصد واضحة ومحددة، وأن المكاتب لديها الموارد الكافية للرصد البرنامجي والمالي على حد سواء؛ '3' رصد مخاطر المشاريع طوال دورة حياة كل مشروع؛ '4' ضمان تقديم تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب إلى الجهات المانحة والاستجابة في الوقت المناسب لطلبات الحصول على المعلومات الواردة من الجهات المانحة.

(ج) **الهيكل التنظيمي والسلطة والقدرات والتسلسل الإداري** (توصيتان عاليتا الأولوية وخمس توصيات متوسطة الأولوية). أبرزت عمليات المراجعة في المكاتب القطرية ضرورة أن تقوم المكاتب بما يلي: '1' ضمان أن تكون الهياكل ملائمة للغرض، وأن يكون لديها تسلسل إداري واضح بشأن المساءلة، وأن تكون الوظائف متوائمة مع الموارد المتاحة والأولويات الاستراتيجية؛ '2' تعزيز تنفيذ توصيات الرقابة ذات الصلة ومتابعتها بانتظام؛ '3' إجراء تقييمات سنوية للجدوى المالية للمكاتب الفرعية.

(د) **إدارة المشتريات** (خمس توصيات متوسطة الأولوية): أبرزت عمليات المراجعة في المكاتب القطرية ضرورة أن تقوم المكاتب بما يلي: '1' تعزيز عمليات تخطيط المشتريات؛ '2' ضمان

الاستخدام المتسق لعمليات الشراء التنافسية المحددة والقيمة مقابل المال؛ '3' وضع اتفاقات مستوى المشاركة لجميع اتفاقات الأمم المتحدة الطويلة الأجل.

(هـ) **إدارة الموارد البشرية** (أربع توصيات متوسطة الأولوية): أبرزت عمليات المراجعة في المكاتب القطرية ضرورة أن تقوم المكاتب بما يلي: '1' تعزيز الجودة والشفافية والتنافسية في توظيف الخبراء الاستشاريين واختيارهم؛ '2' إعطاء الأولوية لتدريب الأفراد ووضع خطط شاملة للتعلم والتطوير؛ '3' ضمان إكمال تقييمات أداء جميع الأفراد على الفور.

(و) **إدارة شركاء البرامج:** (توصية واحدة عالية الأولوية وثلاث توصيات متوسطة الأولوية): أبرزت عمليات المراجعة في المكاتب القطرية ضرورة أن تقوم المكاتب بما يلي: '1' تبسيط العملية المرتبطة باختيار شركاء البرامج والتعاقد معهم؛ '2' تنفيذ رصد قوي للمخرجات والميزانية بشأن فرادى الشركاء؛ '3' تحسين إدارة شركاء البرامج من خلال وضع تقييمات أكثر صرامة للقدرات واستخدام نتائج المراجعات السابقة لدعم تنمية قدرات الشركاء؛ '4' تعزيز إدارة شركاء البرامج من خلال الرصد والمراجعة المتسقين للتقارير المرحلية السردية والمالية.

عاشرا - الخدمات الاستشارية

49 - خلال عام 2024، أكملت دائرة المراجعة الداخلية مهمتين استشاريتين هما: (أ) مهمة استشارية بشأن المخاطر الخاصة بالمكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوكرانيا؛ (ب) استعراض محدود لإدارة المركبات والوقود في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويمكن الاطلاع على موجزي هاتين المهمتين في المرفق الثاني.

50 - وأكملت الإدارة أيضا تقييمين سريعين مخصصين ومحددي الهدف يتعلقان بالمشتريات والتعاقد في المكتب القطري في جنوب السودان والتعاقد مع الأفراد في المكتب القطري في أوغندا.

51 - وشارك مدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق بصورة منتظمة بصفته مراقبا مبادِرا ومستشارا في اجتماعات اللجنة المعنية باستعراض سير العمل وفريق الإدارة العالمي، وفي مناقشات المذكرات الاستراتيجية والحوارات الاستراتيجية وغير ذلك من المحافل. وقدمت دائرة المراجعة الداخلية بانتظام تعليقات على مشاريع السياسات والإجراءات، وطلبات الإدارة، وغيرها من المبادرات. وقامت الدائرة بناء على الطلب أو تطوعا بدور المراقب في عدة دورات لمختلف الأفرقة العاملة المعنية بإعادة النظر في السياسات والعمليات القائمة.

حادي عشر - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

52 - أفصِح لعامة الجمهور عن جميع تقارير المراجعة الداخلية الصادرة على أساس خطة المراجعة لعام 2024 بعد 30 يوما من إصدارها، وفقا لقرار المجلس التنفيذي 10/2012 (انظر UNW/2012/16)، وهي متاحة على الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للإفصاح عن تقارير المراجعة: https://www.unwomen.org/en/about-us/accountability/audit/internal-audit-reports. ولم ترد أي طلبات من الداخل أو من أي منظمة أو دولة عضو لإجراء تنقيح لتقارير المراجعة. وعملت الدائرة على إعادة صياغة جزء من تقرير تقييم الرقابة في نظام كوانتوم قبل نشره بالنظر إلى حساسية أمن المعلومات.

53 - ولا تُنشر التقارير الاستشارية[3]. وقُدمت نسخ منها إلى الإدارة العليا واللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة. ويرد موجز للنقاط البارزة الرئيسية في هذا التقرير السنوي وفي المرفق الثاني.

ثاني عشر - التحقيقات

54 - في نيسان/أبريل 2024، أعلنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن بدء العمل بنموذج تحقيق هجين لتعزيز استدامة وفعالية خدمات التحقيق في الهيئة من خلال إنشاء مهمة التحقيق الداخلي على مستوى الهيئة. وبموجب هذا النموذج، يتلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية[4] جميع الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الذي يرتكبه أفراد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أطراف ثالثة ضد الهيئة، بغرض تحديد المسائل التي سيحتفظ بها للتحقيق فيها، والمسائل التي سيحيلها إلى الهيئة لاتخاذ الإجراء المناسب. وقد يشمل ذلك تحقيقا تضطلع به مهمة التحقيق الداخلي.

55 - وواصل مدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق الاضطلاع بدور الموظف المسؤول عن تنسيق وتلقي المعلومات بشأن أنشطة التحقيق. ويواصل رئيس مكتب الشؤون القانونية ومدير الموارد البشرية الاضطلاع بأدوار أساسية في هذا المجال، على النحو المبين في سياسة التحقيق والعملية التأديبية.

ألف - حجم الحالات

56 - في عام 2024، سُجل 76 ادعاء جديدا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مقارنة بـ 63 ادعاء جديدا في عام 2023 و 55 ادعاء جديدا في عام 2022. ويوضح الجدول 4 أدناه حجم الحالات في عام 2024.

الجدول 4

حجم حالات التحقيق الواردة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2024

حجم الحالات	*2024*
الحالات المرحَّلة في 1 كانون الثاني/يناير 2024	15
الحالات الواردة خلال العام	76
حالات السنة السابقة التي أعيد فتحها	0
مجموع الحالات خلال العام	**91**
الحالات المغلقة من الحالات المرحَّلة	14
الحالات المغلقة من الحالات الواردة في عام 2024	57
مجموع الحالات المغلقة خلال العام	**71**
الحالات التي ظلت قيد النظر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024	20

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

(3) نُشر تقرير استشاري واحد لأنه تناول الضوابط الرئيسية المتعلقة بإدارة المركبات والوقود.

(4) ظلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحتفظ بمكتب خدمات الرقابة الداخلية بصفته الجهة الخارجية التي تتولى إجراء التحقيقات في الهيئة.

57 - ويقارن الشكل 3 أدناه بين عدد الحالات الواردة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية وحجم الحالات وإنجازها خلال الفترة 2022-2024.

الشكل 3

مقارنة بين عدد الحالات الواردة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية وحجم الحالات وإنجازها، مقارنة للفترة 2022-2024

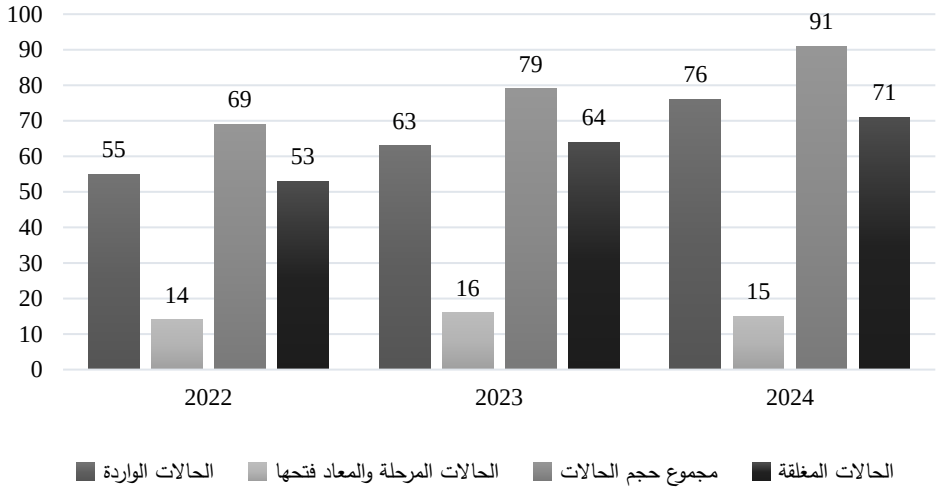

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

58 - وفي عام 2024، تم تلقي 76 ادعاء جديًا عن طريق البريد الإلكتروني (33 في المائة) أو عن طريق الخط الساخن (67 في المائة). وكانت مصادر الادعاءات إما أفراد الأمم المتحدة (49 في المائة)، أو مصادر مُغفلة الهوية (18 في المائة)، أو إحالات من كيانات الأمم المتحدة الأخرى (4 في المائة)، أو أطراف خارجية (26 في المائة)، أو مصادر غير معروفة (3 في المائة).

باء - أنواع الادعاءات

59 - يمكن أن يتضمن أي ادعاء يتم تلقيه أو تسجيله أكثر من نوع واحد من سوء السلوك المزعوم. ففي عام 2024، كانت الادعاءات الـ 76 الجديدة الواردة تتعلق بـ 88 حالة من أنواع سوء السلوك المزعوم، وهي موزعة حسب الفئة على النحو الموجز بالتفصيل في الشكل 4 أدناه. وترد مقارنة بعامي 2022 و 2023 في الجدول 5 أدناه.

الشكل 4

الادعاءات الواردة حسب الفئة في عام 2024

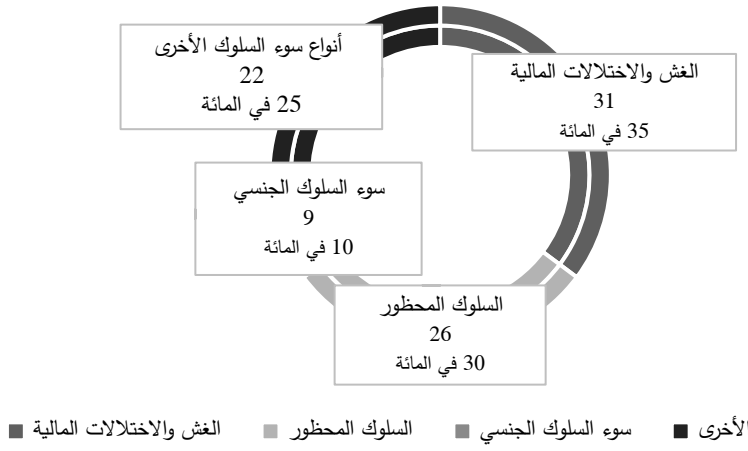

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية[5].

الجدول 5

الادعاءات الواردة حسب الفئة، مقارنة للفترة 2022-2024

فئة الادعاء	*2022*	*2023*	*2024*
الغش والاختلالات المالية	30	24	31
السلوك المحظور	15	29	26
سوء السلوك الجنسي	5	5	9
الانتقام[6]	0	0	0
أنواع سوء السلوك الأخرى	18	15	22
المجموع	**68**	**73**	**88**

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

60 - وعلى النحو المبين في الشكل 5، أغلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية 71 حالة في عام 2024 (مقارنة بـ 64 حالة في عام 2023).

(5) ملاحظات: (1) قد تشمل الحالات فئات متعددة من سوء السلوك المزعوم، وبالتالي تُحسب أكثر من مرة؛ (2) يصنف مكتب خدمات الرقابة الداخلية الادعاءات بمزيد من التفصيل؛ بيد أن هذا التقرير يلخص هذه الفئات استنادا إلى نهج منسق للتقارير السنوية فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(6) قد يشمل الانتقام الحالات التي يحيلها مستشار الأخلاقيات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بموجب سياسة الحماية من الانتقام والادعاءات التي يتلقاها المكتب وتنطوي على عناصر انتقام محتمل.

الشكل 5

الحالات المغلقة في عام 2024

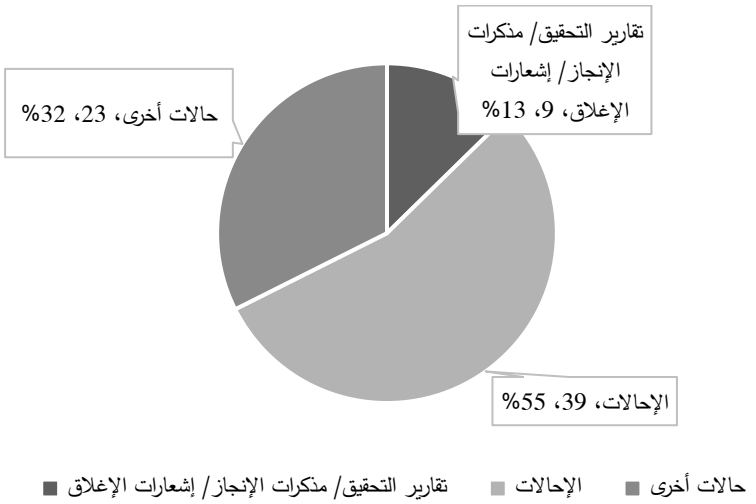

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

61 - من بين الحالات الـ 71 المغلقة، أغلِقت 62 حالة بعد التقييم الأولي لأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قرر، بناء على المعلومات المتاحة، عدم فتح تحقيق (مقارنة بـ 52 حالة في عام 2023) وأغلقت 9 حالات بعد التحقيق (مقارنة بـ 12 حالة في عام 2023). ومن بين الحالات الـ 62 التي أُغلقت بعد التقييم الأولي، أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية 39 حالة إلى مدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق لتنظر فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتتخذ إجراءات محتملة[7] (مقارنة بـ 43 حالة أُحيلت في عام 2023) وأُغلقت 23 حالة دون تحقيق أو إحالة. ويقرر مدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق الإجراء الأنسب والأكثر سرية بالتشاور، عند الاقتضاء، مع شعبة الموارد البشرية و/أو مكتب الشؤون القانونية و/أو وحدة إدارة دعم البرامج و/أو المكتب القطري المعني.

62 - ومن بين الحالات التسع التي تم التحقيق فيها، أسفرت خمس حالات عن تقرير تحقيق (مقارنة بثماني حالات في عام 2023) وأسفرت حالة واحدة عن إشعار إغلاق. أما الحالات الثلاث الأخرى فتتعلق بشركاء برامج وأسفرت عن مذكرات إنجاز[8].

63 - وتتعلق الحالات الثماني المثبتة بأدلة في عام 2024 (التي تتألف من حالتين مرحلتين من عام 2022، وثلاث حالات مرحّلة من عام 2023، وثلاث حالات وردت في عام 2024) بما يلي:

- مخالفات في المشتريات تتعلق بشريك منفذ.
- نفقات وفواتير مشاريع مزورة مقدمة من شريك منفذ، مما أدى إلى نفقات غير مستوفية للشروط يمكن تقدير قيمتها في مبلغ 587 15 دولار.

(7) ومنذ آب/أغسطس 2024، تتولى مهمة التحقيق الداخلي في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولاية إجراء التحقيقات الإدارية.

(8) تُصدر مذكرة إنجاز للحالات التي تشير فيها الوقائع إلى ارتكاب مخالفات، والتي يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه لا يوجد ما يبرر إعداد تقرير تحقيق كامل بشأنها.

- اختلاس بدل الإقامة اليومي وطلب رسوم من البائعين المحتملين من جانب أحد الموظفين.
- شراء أحد الموظفين لأصول خلال مزاد مكتبي، بما يتعارض مع دوره ومسؤولياته.
- عدم كفاية الوثائق الداعمة لنفقات مشروع مما أدى إلى اختلاس الشريك المنفذ لمبلغ 419 33 دولار.
- تقديم تقارير عن تسبب موظف في تهيئة بيئة عمل غير سليمة وارتكاب سلوك محظور.
- نقاط ضعف في الرقابة الداخلية ونفقات غير مستوفية للشروط بمبلغ 990 13 دولار أثناء تنفيذ المشروع من جانب شريك فرعي لشريك منفذ.
- تحرش واعتداء بدني من أحد الموظفين ضد أحد الزملاء.

64 - وسوف ترد أيضا معلومات عن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة في عام 2024 في "تقرير المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة ردا على سوء السلوك والمخالفات المرتكبة من قبل موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو غيرهم من الموظفين أو أطراف ثالثة، وحالات السلوك الإجرامي المحتمل، للفترة 1 كانون الثاني/يناير-31 كانون الأول/ديسمبر 2024".

65 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، رحَّل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أكثر من 20 حالة إلى عام 2025. وفي 28 شباط/فبراير 2025، أغلِقت تسع من هذه الحالات، وظلت عشر حالات قيد التحقيق، وحالة واحدة قيد التقييم الأولي. ومن بين الحالات التسع المغلقة، أغلِقت سبع حالات بعد التحقيق، وحالتان بعد التقييم الأولي (أحيلتا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة للنظر فيهما واتخاذ إجراءات محتملة).

جيم - مهمة التحقيق الداخلي

66 - خلال عام 2024، وبالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أعادت مهمة التحقيق الداخلي التابعة لشعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق النظر في الأحكام الواردة في الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووسعت نطاقها بغرض ترسيخ ولاية الهيئة في إجراء التحقيقات. وفي آذار/مارس 2024، تم تحديث مذكرة التفاهم بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعكس نموذجا هجينا لخدمات التحقيق. وصدرت سياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التحقيقات والعملية التأديبية في 16 نيسان/أبريل 2024، وصدر ميثاق شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق في آب/أغسطس 2024، ليشمل الأحكام الرئيسية المتعلقة بولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التحقيقات الداخلية.

67 - ومنذ صدور ميثاق شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق، فتحت مهمة التحقيق الداخلي تحقيقين تم ترحيلهما إلى عام 2025، بالإضافة إلى أداء دورها في دعم التحقيقات. وفي 28 شباط/فبراير 2025، كان هناك تحقيق واحد يشير إلى سوء سلوك وأسفر عن تقرير تحقيق، وأغلقت حالة واحدة بمذكرة إغلاق.

68 - وشملت مبادرات التوعية في عام 2024 دورات تدريبية بقيادة مهمة التحقيق الداخلي تناولت مهمة التحقيقات خلال حلقة عمل لتدريب المدربين من جهات الاتصال، نظمتها دائرة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التابع لهيئة الأمم المتحدة في أوغندا، لضمان تزويد جهات الاتصال بالقدرات اللازمة لأداء دورها في تنسيق التنفيذ داخل البلد لسياسات وإجراءات التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين ومنعهما.

المرفق الأول

تقارير المراجعة والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2024

الرقم		عدد التوصيات		الاستنتاج العام للمراجعة
		المجموع	أولوية عالية	
	عمليات مراجعة المكاتب القطرية			
1	المكتب القطري في أفغانستان	7		مرضٍ
2	المكتب القطري في كولومبيا	4		مرضٍ
3	المكتب القطري في زمبابوي	11	4	يحتاج إلى بعض التحسينات
4	المكتب القطري في بنغلاديش	8		مرضٍ
5	المكتب القطري في المكسيك	9		مرضٍ
6	المكتب القطري في أوكرانيا	5		مرضٍ
7	المكتب القطري في العراق	7	1	يحتاج إلى بعض التحسينات
	مراجعة المجالات المواضيعية			
1	مراجعة استحقاقات الموظفين ومستحقاتهم واستعراض نزاهتها	8	2	يحتاج إلى بعض التحسينات
2	تقييم الضوابط في نظام كوانتوم: نتائج المراجعة المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة	12[(9)]	2	يحتاج إلى بعض التحسينات
	المهام الاستشارية			
1	تقييم مخاطر المكتب القطري في أوكرانيا			
2	استعراض محدود: إدارة المركبات والوقود في هيئة الأمم المتحدة للمرأة			

(9) يتضمن التقرير 12 توصية. ومنها سبع توصيات موجهة خصيصا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. أما التوصيات الخمس المتبقية فهي توصيات موجهة للكيانات ككل، منها ثلاث توصيات موجهة لينظر فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمفرده، وتوصيتان لتنظر فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتحتاج فيهما إلى دعم كبير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المرفق الثاني

موجزات الاستعراضات الاستشارية

تقييم المخاطر التشغيلية للمكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوكرانيا

في أوائل عام 2024، وقبل المراجعة الداخلية المقررة للمكتب القطري في أوكرانيا، أجرت الدائرة تقييما للمخاطر لمساعدة هذا المكتب القُطري في معالجة (أ) المخاطر العامة التي تنشأ عن العمل في البلد؛ (ب) المسائل الهيكلية المحتملة في الاستعداد التنظيمي للعمل في حالات الأزمات، بما في ذلك الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الملائمة للغرض. وحدد التقييم أيضا الفرص المتاحة للمكتب القطري للنهوض بولايته.

وشملت إنجازات المكتب القطري مواصلة تنفيذ ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوكرانيا؛ والقدرة على التكيف في تعديل الأولويات الاستراتيجية وطرائق التنفيذ في السياقات الصعبة؛ والدور القيادي في مبادرة المرأة والسلام والأمن؛ والتعاون الإيجابي والشراكات القوية مع منظمات المجتمع المدني المحلية؛ والالتزام بتحسين ظروف العمل لأفراد المكتب القطري من خلال تحويل عقود الأفراد القصيرة الأجل إلى عقود موظفين، وكذلك من خلال توفير الدعم النفسي للفريق وتهيئة بيئة عمل مواتية.

وخلصت دائرة المراجعة الداخلية إلى أنه لم يتم تقييم جوانب استمرارية الأعمال، سواء التشغيلية منها أو البرنامجية، من حيث التأهب للانتقال من الاستجابة الإنمائية إلى الاستجابة الإنسانية. وكشفت الأزمة عن محدودية استعداد هيئة الأمم المتحدة للمرأة آنذاك للمرحلة التالية من الاستجابة للأزمات من حيث البروتوكولات والسياسات والموارد والقدرة على تقديم الدعم في حالات الطفرات، والقيام بدور تنسيقي. وآنذاك، لم تتمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الامتثال الكامل لبروتوكولات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بتفعيل الاستجابة في حالات الطوارئ والتي تتضمن آجالا ضيقة للتعبئة والعمل.

وللتكيف مع السياق المتغير بسرعة، يحتاج المكتب القطري أيضا إلى إعادة النظر في خطته الاستراتيجية وتحديثها لتحديد وإدارة المخاطر الرئيسية والفرص وأصحاب المصلحة.

وشملت الضوابط التشغيلية وأوجه القصور التشغيلية تحديات المشتريات، وتحديات الموارد البشرية، والسياسات والعمليات التي لم يتم تكييفها لترقى إلى إدارة الأزمات والمشاكل العويصة في نظام كوانتوم. وقد تطلبت هذه التحديات دعما مؤسسيا لتغيير نهج الاستجابة للأزمات استنادا إلى الدروس المستفادة من المكاتب الأخرى العاملة في سياقات الطوارئ والأزمات.

واقترحت دائرة المراجعة الداخلية 14 إجراء لمعالجة المخاطر المتبقية.

استعراض محدود لإدارة المركبات والوقود في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

أجرت دائرة المراجعة الداخلية استعراضا محدودا لإدارة المركبات والوقود في هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الفترة 2018–2022.

وحددت الدائرة عدة مجالات للتحسين، بما فيها الامتثال والتخفيف من المخاطر ضد سوء الاستخدام المحتمل للموارد الرسمية. وهناك حاجة إلى تعزيز وعي الأفراد بإجراءات استخدام المركبات الرسمية لأغراض شخصية، بما في ذلك الامتثال للأحكام القائمة بشأن الحصول على الموافقة وسداد تكاليف استخدام المركبات والوقود ووقت السائقين. وضوابط استخدام المركبات والوقود يدوية بدرجة كبيرة: يمكن أن تكون الرقابة أكثر فعالية من حيث التكلفة إذا كانت العمليات مؤتمتة.

وقدمت دائرة المراجعة الداخلية ست توصيات، صُنفت جميعها بأنها متوسطة الأولوية.

المرفق الثالث

ميثاق شـــعبة التقييم المســـتقل والمراجعة والتحقيق وميثاق دائرة المراجعة الداخلية وموجزات الامتثال لهذين الميثاقين

ميثاق شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق

ميثاق شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق

ميثاق دائرة المراجعة الداخلية

ميثاق دائرة المراجعة الداخلية

الاســتنتاجات الرئيســية بشــأن امتثال دائرة المراجعة الداخلية لميثاقها وميثاق شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق

في عام 2023، خضـــعت دائرة المراجعة الداخلية لتقييم خارجي للجودة، وكانت نتيجته أن "دائرة المراجعة الداخلية تمتثل بشـــكل عام للمعايير الدولية للممارســـة المهنية للمراجعة الداخلية ومدونة أخلاقيات معهد المدققين الداخليين". وهذا هو أعلى تصنيف متاح في نظام ضمان الجودة للمعهد.

وكانت إحدى توصيات التقييم الخارجي للجودة هي أن تنظر الدائرة في وضع واستخدام "مصفوفة ميثاقي شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات[10] ودائرة المراجعة الداخلية" لرصد حالة المتطلبات الواردة في الميثاقين والإبلاغ عنها. وينبغي أن تصـــف هذه المصـــفوفة على وجه التحديد المتطلبات المتعلقة بالاستقلال المؤسسي والموضوعية المؤسسية، وكذلك كل مسؤولية محددة في الميثاقين. وينبغي أن تصف المصفوفة كذلك الإجراءات اللازمة لتوضيح كيفية تلبية المتطلبات، والمنجزات المستهدفة المحددة المتعلقة بكل هدف، والتواتر أو تاريخ استحقاق كل هدف أو منجز مستهدف والحالة.

ووضعت دائرة المراجعة الداخلية المصفوفة التي تحدد 26 من فرادى المتطلبات في الميثاقين. وتمتثل الدائرة امتثالا تاما لجميع المتطلبات الـــ 26 ويمكنها إثبات امتثالها للميثاقين من خلال برنامج ضمان الجودة والتحسين ودليل المراجعة والعمليات ذات الصلة التي وضعتها الدائرة للتخطيط السنوي والإبلاغ؛ وتوظيف الموظفين، وإدارة الأداء، والتعلم والتطوير؛ وإدارة فرادى المهام؛ ومتابعة توصيات المراجعة؛ والأخلاقيات والنزاهة والموضوعية والسرية والاستقلالية. ويُبلغ بانتظام عن العناصر الرئيسية للميثاقين إلى المجلس التنفيذي في التقرير السنوي لدائرة المراجعة الداخلية والإحاطات الرسمية وغير الرسمية والعروض التقديمية.

(10) تسبق توصية تقييم الجودة المستقل إعادة تسمية شعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق.

المرفق الرابع

التوصيات العالية الأولوية غير المنفذة منذ فترة طويلة، مع تحديثات الإدارة

عنوان مهمة المراجعة	المسؤول عن الإجراء ووصف موجز للتوصية
2020 – مراجعة حوكمة الصناديق الاستئمانية وسياساتها وإدارتها للمخاطر	**توصيتان موجهتان لشعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية للتعاون مع إدارة التنظيم والشؤون الإدارية وشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية وشعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق والشعبة القانونية،** لوضع سياسة وإجراءات مؤسسية شاملة بشأن إنشاء صناديق استئمانية تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والإدارة التشغيلية للصناديق الاستئمانية التابعة للأمم المتحدة أو للهيئة، ووضع سياسة وإجراءات مؤسسية بشأن إدارة مِنح الصناديق الاستئمانية، وعرض تلك السياسات والإجراءات على الإدارة العليا للموافقة عليها. **تحديث الإدارة:** أعد مشروع سياسة تركز على إنشاء الصندوق الاستئماني وإدارته وخضع لاستعراض أولي. وسيخضع مشروع السياسة للمشاورات والاستعراض المطلوب وفقا لمنحة إعداد المشاريع، وبعد ذلك ستوضع الإجراءات المناسبة لإنشاء صندوق استئماني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولإدارته التشغيلية. وتهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى وضع الصيغة النهائية لسياسة الصندوق الاستئماني التابع لها في عام 2025. وأخذا في الاعتبار أن الصناديق الاستئمانية لا تقدم جميعها منحا، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على وضع سياسة لإدارة المنح في الهيئة تكون منفصلة عن سياسة إدارة الصناديق الاستئمانية. وتوجد سياسة إدارة المنح في شكل مشروع وقد تلقت تعليقات من الفريق المرجعي. وستتبع هيئة الأمم المتحدة للمرأة العملية المطلوبة في إطار منحة إعداد المشاريع لإصدارها وستبدأ في الوقت نفسه في وضع إجراءات تقديم المنح، بما في ذلك تقديم المنح في إطار ترتيبات الصناديق الاستئمانية. وتهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الانتهاء من وضع السياسة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2024 ومن وضع الإجراءات ذات الصلة بحلول حزيران/يونيه 2025.
2020 – مراجعة الأمن السيبراني	شملت المراجعة **ثلاث توصيات عالية الأولوية.** وبالنظر إلى حساسية التوصيات، لم تدرج في هذا التقرير، إلا أن دائرة المراجعة الداخلية تتواصل بانتظام مع شعبة التنظيم والشؤون الإدارية/قسم نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للمتابعة بشأن تنفيذها. **تحديث الإدارة:** يعكف قسم نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية على تنفيذ التوصيات الثلاث المتبقية العالية الأولوية.

عنوان مهمة المراجعة	*المسؤول عن الإجراء ووصف موجز للتوصية*
2021 – المراجعة الداخلية لبرنامج مكافحة الغش	شملت التوصيات أن يقوم **كبير موظفي المخاطر (مدير شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية)** بتحديث سياسة مكافحة الغش لتحديد الأدوار والمسؤوليات والجهات المكلفة بوضوح، بما يتماشى مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة. ويجب أن تعهد مسؤوليات محددة للمساهمين الرئيسيين، بما يشمل الإدارة العليا وهيئات الرقابة وشعبة التقييم المستقل والمراجعة والتحقيق. وينبغي توضيح رصد مخاطر الغش، وينبغي وضع مصفوفة مهيكلة للمسؤولية. وينبغي أن تنص سياسة إطار عمل منح إعداد المشاريع على فرض ضوابط لمراقبة الغش في جميع السياسات الرئيسية، بما يضمن المواءمة مع سياسة مكافحة الغش. ويجب على الجهات المسؤولة عن السياسات أن تستعرض إجراءات مكافحة الغش وتدمجها في سياساتها من أجل اتباع نهج أكثر تنسيقا لإدارة مخاطر الغش. **تحديث الإدارة:** استُكملت مصفوفة الأدوار والمسؤوليات بالتشاور مع المساهمين. وستكون جزء من السياسة في شكل مرفق. ويجري إرسال مشروع السياسة للتشاور، ويتوقع الانتهاء منها في نهاية الربع الأول من عام 2025.
2021 – مراجعة الخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية	شملت التوصيات أن يقوم **كبير مسؤولي المخاطر (مدير شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية)** بتقديم التوجيه للجهات المسؤولة عن سير الأعمال لإجراء تقييمات دورية للمخاطر (على سبيل المثال أثناء حلقات العمل المنتظمة لتقييم المخاطر) لدورة إدارة مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة في كل مجال عمل مهم لتحديد وتقييم وتخفيف مخاطر الأطراف الثالثة الرئيسية. **تحديث الإدارة:** وُضع إجراء لإدارة المخاطر من طرف ثالث وسيرسل للتشاور بشأنه. وسيكمل ذلك الإجراءات الأخرى التي سبق اتخاذها، مثل إدراج فئة مخاطر بشأن إدارة مخاطر الطرف الثالث في سجل المخاطر الخاص بكل وحدة أعمال. ويُتوقع الانتهاء من ذلك في الربع الأول من عام 2025. وأعطت إدارة التنظيم والشؤون الإدارية الأولوية للموارد في خطة العمل لعام 2025 لبدء هذا العمل. ويتوقع الانتهاء من تنفيذ هذه التوصية في حزيران/يونيه 2026.
2022 – المراجعة الداخلية للسلامة والأمن	يقوم **مستشار الأمن على الصعيد العالمي** بتوحيد المعلومات المتاحة في سياسة رسمية بشأن إدارة الأمن، بما في ذلك: (أ) تحديد سلطة مستشار الأمن على الصعيد العالمي بوضوح للعمل كمسؤول كامل المسؤولية عن سير الأعمال مع توفير إمكانية الوصول إلى المديرة التنفيذية في الوقت المناسب؛ (ب) تحديد دور للمكاتب الإقليمية من حيث الإشراف على المخاطر الأمنية وضمان الامتثال للضوابط الأمنية الرئيسية؛ (ج) توسيع وتوضيح دور رئيس المكتب، بما في ذلك المساءلة الفردية في إطار التوقعات الرئيسية للأداء الناجح من حيث الامتثال للضوابط الأمنية الرئيسية؛ (د) تحديد المبادئ الرئيسية لتنظيم إدارة الميزانية الأمنية، بما في ذلك سلطة فريق دائرة الأمن في التحقق من ملاءمة النفقات الأمنية والتكاليف الشخصية؛ (هـ) الإشارة إلى مفهوم واجب العناية. **تحديث الإدارة:** يجري تحديث السياسة على أساس المتطلبات المذكورة أعلاه ويتوقع الانتهاء منها في الربع الثاني من عام 2025.

المصدر: معلومات جمعتها ورصدتها إدارة المراجعة الداخلية في نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم Teammate.